به ما قصد بالمستثنى منه وان اسم لاعام والاسم المعظم
خاص والخاص لايكون خبرا عن العام لايقال الحيوان
انسان والجواب عن هذه الامور اما الاول فهو انك قد
عرفت ان مذهب سيبويه ان حال تركيب الاسم المعظم مع
لا لا عمل لها في الخبر فانه حينئذ مرفوع بما كان مرفوعا به
قبل دخول لا وقد علل ذلك بان شبهها بان ضعف حين
ركبت وصارت مع الكلمة وجزء الكلمة لايعمل ومقتضى هذا
ان يبطل عملها في الاسم ايضا ولكن ابقي عملها في اقرب
المعمولين وجعلت هي مع معمولها بمنزلة المبتدا والخبر
بعدها على ما كان عليه من التجرد واذا كان كذلك لم يثبت
عمل لا في المعرفة واما الثاني فلانسلم ان اسم لا هو
المستثنى منه وذلك ان الاسم المعظم اذا كان خبرا كان
المستثنى مفرغا والمفرغ هو الذي لم يكن المستثنى منه
فيه مذكورا نعم الاستثنى فيه انما هو من شيء مقدر
لصحة المعنى والا عتداد بذلك المقدر لفظا ولاخلاف يعلم

في

في نحو ما زيد الا قايم ان قايم خبر عن زيد ولا شك ان زيدا
فاعل في قوله ما قام الا زيد مع انه مستثنى من مقدر
في المعنى والتقدير ما قام احد الا زيد فعلى هذا الاضافة
بين كون الاسم المعظم خبرا عن اسم قبله وبين كونه مستثنى
من مقدر اذ جعله خبرا منظور فيه الى جانب اللفظ وجعله
مستثنى منظور فيه الى جانب المعنى واما الثالث فهو
ان يقال قولك ان الخاص لايكون خبرا عن العام مسلم
لكن في لا اله الا الله الخبر خاص عن عام لان العموم
منفي والكلام انما سيق لنفي العموم وتخصيص الخبر المذكور
بواحد من افراد ما دل عليه اللفظ العام واما الاقوال
الثلاثة الاخيرة يعني التي لا تعويل عليها فاحدها
ان الا ليست اداة استثنى وانما هي بمعنى غير وهي
مع الاسم المعظم صفة الاسم باعتبار المحل ذكر ذلك
الشيخ عبد القاهر الجرجاني عن بعضهم فالتقدير لا اله غير
الله تبارك وتعالى في الوجود ولا شك بان الآتي هذا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)